

وزارة التجارة والصناعة

الادارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٠ "بالتفوضىض"

باعتراض الميزانية التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية

لحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠٢٠

رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ١٠٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٠٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن التفوضىض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ١٨/١١/٢٠١٩

باعتراض الميزانية التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٢٠ :

وعلى مذكرة الادارة العامة للغرف التجارية المؤرخة ١٤/٧/٢٠٢٠ :

قرر :

ماددة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠٢٠ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٨١ جنيه فقط ثمانية عشر مليوناً ومائة ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٦٢٦٧٧٢٢ جنيهًا (فقط ستة عشر مليوناً ومائتان وسبعة وستون ألفاً وسبعمائة وأثنان وعشرون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ١٨٣٢٢٧٨ جنيهًا (فقط واحد مليون وثمانمائة وأثنان وثلاثون ألفاً ومائتان وثمانية وسبعون جنيهًا لا غير) .

ماددة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠٢٠/٧/١٤

وكيل أول الوزارة

رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية

د/ أشرف مختار